

ميزان الكلام



كن ليناً من غير ضعف  
 وشديداً من غير عنف

فريق ياباني يطالع على مشروع إمدادات الكهرباء بمستشفى الوحدة بعدن

الصديقة والذي سيعمل على تزويد المستشفى بـ 400 كيلو وات من الطاقة الكهربائية النظيفة. ويشمل المشروع إنشاء التركيبات الخاصة بألواح الطاقة الشمسية والمحولات والتوريدات الخاصة بالتشغيل، وسيرفد المشروع المستشفى بالطاقة التي تؤمن له تقديم خدمات صحية أفضل وحماية البيئة المجاورة باعتبارها من مصادر الطاقة النظيفة. حضر اللقاء نائب مدير عام المستشفى الدكتور محمد الحكيمي وعدد من المختصين.

إدع/ سبأ: اطلع فريق فني ياباني من شركة (سوجيتز) في مستشفى الوحدة التعليمي بمحافظة عدن أمس على الإسقاطات الفنية لمشروع إمدادات توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية بالمستشفى الذي سيبداً تنفيذ في مارس المقبل. وناقش الفريق الفني الياباني مع مدير عام المستشفى الدكتور محمد سالم بأعزب والكادر الفني المختص بالمستشفى الترتيبات النهائية للبدء بتنفيذ المشروع البالغة كلفته 6 ملايين دولار منحة من الحكومة اليابانية

وهم المشترك

التحولات الديمقراطية تحتاج الى مزيد من تعزيز وتكريس ثقافة الديمقراطية بين عناصر التكوين المجتمعي بمختلف انتماءاتهم واتجاهاتهم السياسية والفكرية وهي مسؤولية ملقاة على عاتق كافة القوى السياسية شركاء العملية السياسية والنخب المثقفة لتوضيح وبلاورة مقومات العمل الديمقراطي وأهميته في مسيرة البناء والتحول الديمقراطي القائم على الكثير من العمل الديمقراطي التراكمي لاكتساب المزيد من الخبرات والمكاسب في شتى نواحي الحياة للانتقال السهل والسلس من مرحلة الى اخرى بشكل آمن عبر تداول سلمي للسلطة يحقق تطلعات وأمال أبناء الشعب في التطور والحياة المدنية والعيش المشترك حيث يحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال المؤسسات الدستورية والقانونية التي تدير وتنظم حياته اليومية بشكل آمن ومستقر بعيداً عن الضجيج والغناد والمكابرة السياسية المؤدية الى بروز الأزمات والاختلالات التي تعكر صفوة الحياة في المجتمع وتؤثر سلباً على عناصر تكوينه وتهدر طاقاته.



علي محمد راجح

ان البعض من القوى السياسية المعارضة وعلى وجه الخصوص احزاب اللقاء المشترك لا تزال متأخرة كثيراً عن ركب عمليات متطلبات وحاجات التغيير والتطوير التي تشهدنا بلاندا منذ اعلان قيام الوحدة المباركة في 22 مايو 1990م التي استعاد فيها الشعب حرته وانطلاقه محققاً في الفضاء الواسع الآمن بعد ان تنفس الصعداء بالوحدة والحرية والديمقراطية.

اما المحاولات المتكررة البائسة للعودة بعجلة التاريخ الى الخلف واعادة الشعب الى ما كان عليه من ظلم واستبداد واقصاء سياسي واغتراب ثقافي وصراعات دموية يكون الشعب وقودها فما هي الا ضرب من الخيال وحالة من الوهم والوهن لهؤلاء البائسين. ان التشويه والتضليل الاعلامي وقيل الحقائق ما هي الا اعياب اصبحت مكشوفة ولن تمر لتحقيق غاياتها الخبيثة من أجل الانقلاب على السلطة الشرعية والدستورية وسنرى اي منقلب ينقلبون لان محاولاتهم في الاصل تستهدف الشعب صاحب السلطة، وبالتالي فهي محاولات للانقلاب على الشعب الذي اعطى ثقته للقيادة السياسية بزعامة ابن اليمن البار فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في انتخابات حرة مباشرة في سبتمبر 2006م شهد الرأي العام المحلي والخارجي بنزاهتها وسلامتها وكانت احدى اهم محطات التحول الديمقراطي للحياة السياسية في بلادنا.

ولهذا اصبح الاستهداف والشخصنة لقضايا الخلاف السياسي ما بين السلطة والمعارضة منحصراً من وجهة نظر فلاسفة المعارضة السياسية في اللقاء المشترك في شخص فخامة الاخ رئيس الجمهورية كالتشجرة المثمرة التي تكون مستهدفة بالرمي من قبل الآخرين. كما ان اسقاط احداث الغير على واقع مخالف لواقع تلك الاحداث هو اسقاط ينسجه البعض من واقع الخيال الشخصي والتمني ولا علاقة له بالواقع اليمني الذي فيه شب الشعب عن الطوق واصبح مدركا لحقائق الامور يميز بين الغث والسمين بعد ان تحرر من قيود الاحزاب والايديولوجيات الشمولية يمينية ويسارية وحدد خياره بالوحدة والديمقراطية والانتخابات الحرة المباشرة من أجل التداول السلمي للسلطة بعيداً عن المراوغات والمحاولات المختلفة للانقلاب على الشرعية الدستورية والقانونية وتعطيل مؤسسات الدولة من أجل اظهارها فاشلة، وهو ما لن يتحقق في ظل الائتلاف الشعبي الواعي الواسع حول القيادة السياسية بزعامة فخامة الاخ رئيس الجمهورية قائد مسيرة التنمية والتغيير الديمقراطي وعملية البناء والنماء في الوطن.



©Reuters

الممثلة إيمي ادامز لدى حضورها أمس حفل توزيع جوائز رابطة المنتجين بفندق (بيفرلي هيلتون) في بيفرلي هيلز بكاليفورنيا.

احموا مشروع (الصالح)

مدن حديثة صغيرة في محافظات أبين وتعز وحجة وحضرموت والضالع وعدن ولحج أنشئت ضمن مشروع الرئيس الصالح لإيجاد مساكن لذوي الدخل المحدود.. هذا المشروع الوطني الخالص والجبار استحدث مدناً حديثة صغيرة في المحافظات.. كل مدينة تتكون من مئات الوحدات السكنية وبعضها تتكون من آلاف الوحدات السكنية، وكل وحدة منها تتكون من عشرات بل مئات الشقق.. وبالجملة سوف تتوافر مساكن لمئات الآلاف من ذوي الدخل المحدود.. وبالطبع لن يحصل احد على شقة بالمجان بل بثمنها الذي سيدفع على أقساط ميسرة، كون هذه المشاريع مولت بقرض وأموال مساهمين لا بد من ضمان حقهم في استعادتها.

بعض هذه المشاريع هي الآن في مراحلها النهائية.. واعتقد أنها ستصبح جاهزة تماماً في وقت ما خلال هذه السنة. هل يعلم فخامة الرئيس أن مسؤولين وأعضاء في مجالس المحافظات يتحدثون الآن عن تصوراتهم حول هذه المدن الحديثة.. بعضهم يقول إن الوحدة السكنية في المحافظة سوف تمنح لمن فقدوا مساكنهم.. وآخر يقترح أن تكون الوحدة الأخرى تعويضاً لمن أمت مساكنهم قبل الوحدة، وثالث يرى أن تملك للمتقنين مقابل تخليهم عن المساكن والدكاكين التي كانت مملوكة لأصحابها الشرعيين، وبعضهم يتذرع بالشهداء.. وبعضهم يسعى منذ الآن لربط علاقة مع ناس (واصلين) يستطيعون الدخول إلى دار الرئاسة والخروج منه وفي أيديهم (توجيهات) بمنح (شقة) لأسرة المناضل فلان أو المعاق فلان.

وهذا الذي يتردد الآن أمر مخيف.. ولو حصل -لا سمح الله- نجاح حالة واحدة من هذه الحالات فسوف تكون مقدمة لحالات أخرى.. وسيقود هذا إلى فشل هذه المشاريع في أهدافها وإلى ضياع أموال المساهمين وإلى تحمل الدولة للقرض.. وبعد ذلك تنعدم الثقة ولن يستمر المشروع في المستقبل.

إن هذه المشاريع السكنية التي تبناها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح أنشئت من أجل حل مشكلة السكن، وتحديداً مساعدة محدودي الدخل للحصول على مأوى بأثمان مخفضة تدفع على أقساط ميسرة.. ولكي يتحقق هذا الهدف السامي لا بد من إبقاء هذه المشاريع في الإطار المحدد لها، وإذا كان الإطار المحدد محل احترام فلا يجوز اختراقه أو انتهاكه من قبل أي مهما كان متصب.

من أجل ذلك لا بد من تحديد معايير من هم المقصودون بعبارة (ذوي الدخل المحدود)؛ وذلك حتى لا يبقى المجال مفتوحاً لأي أحد غير مشمول بهذا المعيار. ولأن أصحاب الحيل كثيرين.. ينبغي وضع شروط ضابطة وملزمة.. فالساعي لا يملك شقة في مشروع الرئيس الصالح السكني يجب ان يتعهد بالتخلي عن الشقة كإسقاط إجراء إذا تبين لاحقاً أنه كان يمتلك بيتاً أو أنه وزير أو رجل أعمال أو غيرهما.. نقول ذلك من أجل حماية هذا المشروع الوطني من الفاسدين الذين دخلوا في قوائم الشهداء وهم أحياء.. وهذا على سبيل المثال.



احموا مشروع (الصالح)

مدن حديثة صغيرة في محافظات أبين وتعز وحجة وحضرموت والضالع وعدن ولحج أنشئت ضمن مشروع الرئيس الصالح لإيجاد مساكن لذوي الدخل المحدود.. هذا المشروع الوطني الخالص والجبار استحدث مدناً حديثة صغيرة في المحافظات.. كل مدينة تتكون من مئات الوحدات السكنية وبعضها تتكون من آلاف الوحدات السكنية، وكل وحدة منها تتكون من عشرات بل مئات الشقق.. وبالجملة سوف تتوافر مساكن لمئات الآلاف من ذوي الدخل المحدود.. وبالطبع لن يحصل احد على شقة بالمجان بل بثمنها الذي سيدفع على أقساط ميسرة، كون هذه المشاريع مولت بقرض وأموال مساهمين لا بد من ضمان حقهم في استعادتها.

بعض هذه المشاريع هي الآن في مراحلها النهائية.. واعتقد أنها ستصبح جاهزة تماماً في وقت ما خلال هذه السنة. هل يعلم فخامة الرئيس أن مسؤولين وأعضاء في مجالس المحافظات يتحدثون الآن عن تصوراتهم حول هذه المدن الحديثة.. بعضهم يقول إن الوحدة السكنية في المحافظة سوف تمنح لمن فقدوا مساكنهم.. وآخر يقترح أن تكون الوحدة الأخرى تعويضاً لمن أمت مساكنهم قبل الوحدة، وثالث يرى أن تملك للمتقنين مقابل تخليهم عن المساكن والدكاكين التي كانت مملوكة لأصحابها الشرعيين، وبعضهم يتذرع بالشهداء.. وبعضهم يسعى منذ الآن لربط علاقة مع ناس (واصلين) يستطيعون الدخول إلى دار الرئاسة والخروج منه وفي أيديهم (توجيهات) بمنح (شقة) لأسرة المناضل فلان أو المعاق فلان.

وهذا الذي يتردد الآن أمر مخيف.. ولو حصل -لا سمح الله- نجاح حالة واحدة من هذه الحالات فسوف تكون مقدمة لحالات أخرى.. وسيقود هذا إلى فشل هذه المشاريع في أهدافها وإلى ضياع أموال المساهمين وإلى تحمل الدولة للقرض.. وبعد ذلك تنعدم الثقة ولن يستمر المشروع في المستقبل.

إن هذه المشاريع السكنية التي تبناها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح أنشئت من أجل حل مشكلة السكن، وتحديداً مساعدة محدودي الدخل للحصول على مأوى بأثمان مخفضة تدفع على أقساط ميسرة.. ولكي يتحقق هذا الهدف السامي لا بد من إبقاء هذه المشاريع في الإطار المحدد لها، وإذا كان الإطار المحدد محل احترام فلا يجوز اختراقه أو انتهاكه من قبل أي مهما كان متصب.

من أجل ذلك لا بد من تحديد معايير من هم المقصودون بعبارة (ذوي الدخل المحدود)؛ وذلك حتى لا يبقى المجال مفتوحاً لأي أحد غير مشمول بهذا المعيار. ولأن أصحاب الحيل كثيرين.. ينبغي وضع شروط ضابطة وملزمة.. فالساعي لا يملك شقة في مشروع الرئيس الصالح السكني يجب ان يتعهد بالتخلي عن الشقة كإسقاط إجراء إذا تبين لاحقاً أنه كان يمتلك بيتاً أو أنه وزير أو رجل أعمال أو غيرهما.. نقول ذلك من أجل حماية هذا المشروع الوطني من الفاسدين الذين دخلوا في قوائم الشهداء وهم أحياء.. وهذا على سبيل المثال.



فيصل الصوفي

ضبط (151) جريمة مخدرات و(261) متهماً فيها

إدع/ عيدروس نورجي: سجلت الأجهزة الأمنية (151) جريمة مخدرات وقعت في عدد من محافظات الجمهورية خلال الفترة من يناير حتى 31 ديسمبر 2010م. وقد تمكن رجال الأمن في نطاق محاربتهم لسموم المخدرات القاتلة بمختلف أنواعها خلال العام الماضي من ضبط (634) كجم من مادة الحشيش المخدرة وما يزيد على (11) ألف قرص مخدر إلى جانب (535) أمبولة مخدرة. وأوضح الإحصائية الأمنية لوزارة الداخلية أن الأجهزة الأمنية ضبطت (261) متهماً بجرائم المخدرات من بينهم (11) من جنسيات أجنبية مختلفة والبقية من المواطنين اليمنيين. وكشفت الإحصائية ازيداً ملحوظاً في الجرائم المضبوطة مقارنة بالفترة من ضبط (2009)م حيث بلغت جرائم المخدرات المضبوطة على جرائم، بزيادة (43) جريمة.

أمين عام المجلس المحلي بعدن يطمئن على صحة الفنان عبدالكريم توفيق



شأنف أثناء زيارته للفنان عبدالكريم توفيق

إدع/ 14 أكتوبر: تصوير/ نبيل العروبة: قام الأخ عبدالكريم شأنف أمين عام المجلس المحلي بمحافظة عدن أمس بزيارة للفنان الكبير عبدالكريم توفيق، الذي يرقد حالياً في مستشفى الوالي بعد تعرضه لوعكة صحية ألمت به - في ظل الرعاية التي توليها السلطة المحلية لفناننا اليمن. ووجه شأنف بعلاج الفنان عبدالكريم توفيق على نفقة السلطة المحلية بالمحافظة تعبيراً عن الكناية

ورشة تدريبية خاصة بآلية العمل النقابي في إب

إب/ محمد الوريث: بدأت أمس في محافظة إب ورشة عمل تأهيلية خاصة بآلية العمل النقابي نظمتها الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن فرع إب بمشاركة (35) مشاركاً ومشاركة من عموم الاتحادات العمالية والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات في إب. وفي افتتاح الورشة ألقى الأخ خالد بدر الدين وكيل المحافظة كلمة قال فيها إنه يجب الاهتمام بعمل اليمن في كافة المجالات ونشر المعلومات التي تفيدهم في سبيل الارتقاء بالعمل النقابي في المجتمع وأكد ضرورة الاستفادة من مهارات التحدث والإقناع ومراجعة أعمال الأمم ومسؤوليات النقابات تجاه الأطراف التي تتعامل معها.

اقرأ

على حلقات متسلسلة اعتباراً من يوم غد



بقلم / الشيخ الدكتور أحمد صبحي منصور

التأصيل القرآني لحقوق النساء

في تولي وظائف الولاية العامة

● الظلم الذي لحق بالمرأة والاسلام له جذور تحريفية في التوراة تأثر بها المسلمون، وتولت بها نظرهم المتدنية للمرأة.. وبسبب هذا التحريف لم يستفد المسلمون من القصص القرآني الذي تعرض للمرأة بصورة واقعية دون إجحاف بحقها. فلم يستنكر القرآن تولي امرأة سلطة الملك، بل قال لنا ان قوم سبأ أفلحوا عندما حكمتهم امرأة بالشورى والحكمة... ولم يستنكر القرآن أيضاً أن تكون هناك ملكة لقوم سبأ. وإنما استنكر أن يعبدوا الشمس من دون الله. وأورد القرآن ما يدل على كفاءة ملكة سبأ وحسن سياستها والتزامها بالشورى وكيف انتهت الى الإيمان الصحيح في تعاملها مع النبي سليمان. وفي المقابل استنكر القرآن أستبداد فرعون وظلمه وإدعائه الألوهية. وكيف انتهى تعامله مع موسى وهارون بأن اهلك نفسه وقومه. أي كانت بلقيس أكفاً من فرعون مصر وكل منهما حاكم على قوم.

● الفقهاء الحنابلة أنكروا حق المرأة في السعي طلباً للرزق والعلم والسفر في منابك الأرض. وهو أمر جاء عاماً للجميع. لأن كل موارد الأرض مباحة لكل من يسعى ويطلب الرزق دون تخصيص للرجل على المرأة.. يقول جل وعلا عن الأرض ومواردها الاقتصادية: ( وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين ) ( فصلت 10) فهي بالتساوي وتكافؤ الفرص لكل السائلين من رجال ونساء. بل إمتن الله جل وعلا على البشر أن جعل لهم الأرض ذلولاً ميسرة للسعي وأمرهم - جميعاً من رجال ونساء - أن يمشوا في منابكها ويأكلوا من رزقه جل وعلا ( هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في منابكها واكلوا من رزقه وإليه انشور ) (المالك 15) .. الأمر الذي يدل بوضوح على عدم وجود أي إستثناء يمنع النساء من السعي للرزق والعلم. فالسعي فرض على الجميع، والنشور والبعث مصير الجميع.

● في القرآن الكريم جعل الله تعالى المثل الأعلى للمؤمنين في كل زمان ومكان اثنتين من النساء هما السيدة مريم العذراء وزوجة فرعون، كما جعل المثل الأسفل لكل الكافرين في العقيدة والسلوك امرأتين أيضاً هما زوجة نوح وزوجة لوط. كما قص الله تعالى قصة ملكة سبأ، وتكررت في القرآن قصة فرعون وموسى.. وبوسع التدبر القرآني - وهو فريضة منسية - مساعدة المسلم على المقارنة بين اثنتين من الحكام كلاهما تعامل مع نبي من الأنبياء بطريقة مختلفة، وفازت الحاكم الأنثى وخسر الحاكم الذكر وأوضاع عرشه وقومه. ليس المقصد هنا أن المرأة أفضل من الرجل في مجال الحكم، ولكنها إشارة تاريخية الى أن امرأة حكمت فكانت راشدة في وقت يضل فيه أغلب الحكام الذكور. ومن نافل القول أن المقارنة هائلة هنا بين الاسلام الذي بعلي من شأن المرأة ويكرمها. والفقهاء السنني الحنيلي الذي يجعل المرأة مخلوقاً من ضلع أعوج يستحيل اصلاحه، ويجعلها ( ناقصة عقل ودين )!! فهل يصح ان يقال عن السيدة مريم عليها السلام و ملكة سبأ وزوجة فرعون أنهم ناقصات عقل ودين بعد كل هذا المدح الذي قاله الله تعالى عنهن في القرآن الكريم؟